الصباح الاقتصادية 12
العدد 3238 - السنة الحادية عشرة
الأحد 2 ربيع الآخر 1440 - الموافق 9 ديسمبر 2018
Sunday 9 December 2018 - No.3238 - 11 th Year

يبقى ثاني أكبر المساهمين في سيولة السوق الكويتي

«الشال»: قطاع المؤسسات والشركات اشترى أسهماً بـ 1.280 مليار دينار حتى نهاية نوفمبر

■ 12.129 مليار دينار...جملة الإيرادات المحصلة حتى نهاية الشهر السابع من السنة المالية وفقاً تقرير المتابعة الشهري

أوضح تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي أن الشركة الكويتية للمقاصة أصدرت تقريرها «حجم التداول في السوق الرسمي طبقاً لجنسية المتداولين» عن الفترة من 2018/01/01 إلى 2018/11/30، والمنشور على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت. وأفاد التقرير إلى أن الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين، وتصيبهم إلى انخفاض، إذ استحوذوا على 37.4% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (49.8% لمعدل الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2017) و36.7% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (48.8% لمعدل الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2017). وباع المستثمرون الأفراد أسهماً بقيمة 1.430 مليار دينار كويتي، كما اشتروا أسهماً بقيمة 1.375 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم بيعاً وبنحو 28.297 مليون دينار كويتي.

وثاني أكبر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع المؤسسات والشركات وتصيبه إلى إرتفاع، فقد استحوذ على 34.1% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (21.4% للفترة نفسها 2017) و27.4% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (20.9% للفترة نفسها 2017) أي بات أقرب المنافسين لسيطرة الأفراد، وقد اشترى هذا القطاع أسهماً بقيمة 1.280 مليار دينار كويتي، في حين باع أسهماً بقيمة 1.026 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته الوحيد شراء وبنحو 253.382 مليون دينار كويتي.

ثالث المساهمين هو قطاع حسابات العملاء (المحافظ)، فقد استحوذ على 23.5% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (22.4% للفترة نفسها 2017) و20.9% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (20.9% للفترة نفسها 2017)، وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 880.037 مليون دينار كويتي، في حين اشترى أسهماً بقيمة 784.004 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته بيعاً وبنحو 96.033 مليون دينار كويتي.

وآخر المساهمين في السيولة هو قطاع صناديق الاستثمار، فقد استحوذ على 11.7% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (7.7% للفترة نفسها 2017) و8.3% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (9% للفترة نفسها 2017)، وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 439.586 مليون دينار كويتي، في حين اشترى أسهماً بقيمة 310.534 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته الأكثر بيعاً وبنحو 129.052 مليون دينار كويتي.

ومن خصائص بورصة الكويت استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ باعوا أسهماً بقيمة 3.045 مليار دينار كويتي، مستحوذين بذلك على 81.2% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (88.3% للفترة نفسها 2017)، في حين اشتروا أسهماً بقيمة 2.834 مليار دينار كويتي، مستحوذين بذلك على 75.6% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (86.5% للفترة نفسها 2017)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعاً، بنحو 211.255 مليون دينار كويتي، وهو مؤشر على إستمرار ميل المستثمر المحلي إلى خفض إستثماراته في البورصة المحلية.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة نحو 19.1% (9.3% للفترة نفسها 2017)، واشتروا ما قيمته 715.233 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المباعة نحو 485.388 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 12.9% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (8% للفترة نفسها 2017)، ليبلغ صافي تداولاتهم الوحيدون شراءً بنحو 229.844 مليون دينار كويتي، أي أن ثقة المستثمر الخارجي إلى إزدياد في البورصة المحلية، وذلك مؤشر على زيادة شهية المستثمرين من خارج إقليم الخليج بعد تطورات ترقية البورصة المحلية وتقسيم أسواقها وإدراج بعض شركاتها على مؤشرات أجنبية.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي من إجمالي قيمة الأسهم المباعة نحو 5.8% (3.6% للفترة نفسها 2017)، أي ما قيمته 218.589 مليون دينار كويتي، في حين بلغت نسبة أسهمهم المشتراة نحو 5.3% (4.3% للفترة نفسها 2017) أي ما قيمته 199.999 مليون دينار كويتي، ليبلغ صافي تداولاتهم بيعاً وبنحو 18.590 مليون دينار كويتي.

وتغير التوزيع النسبي بين الجنسيات عن سابقه إذ أصبح نحو 78.4% للكويتيين، 16% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و5.6% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بنحو 87.4% للكويتيين، 8.6% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و3.9% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي للفترة نفسها من عام 2017، أي أن بورصة الكويت ظلت بورصة محلية حيث كان النصيب الأكبر للمستثمر المحلي وتصيبه إلى إنخفاض، بإقبال أكبر من جانب مستثمرين من خارج دول مجلس التعاون الخليجي يفوق إقبال نظرائهم من داخل دول المجلس، وغلبة التداول فيها للأفراد.

وانخفض عدد حسابات التداول النشطة ما نسبته 23.4%- ما بين نهاية ديسمبر 2017 ونهاية نوفمبر 2018، مقارنة بارتفاع بلغت نسبته 9.6% ما بين نهاية ديسمبر 2016 ونهاية نوفمبر 2017، وبلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية نوفمبر 2018 نحو 13.645 حساباً أي ما نسبته نحو 3.53% من إجمالي الحسابات، مقارنة بنحو 13.692 حساباً في نهاية أكتوبر 2018 أي ما نسبته نحو 3.55% من إجمالي الحسابات للشهر نفسه، وبانخفاض بلغت نسبته 0.3%- خلال شهر نوفمبر 2018.

تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة

تشير وزارة المالية في تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة لغاية شهر أكتوبر 2018 والمنشور على موقعها الإلكتروني، إلى أن جملة الإيرادات المحصلة حتى نهاية الشهر السابع من السنة المالية 2019/2018 قد بلغت نحو 12.129 مليار دينار كويتي، أو ما نسبته نحو 80.4% من جملة الإيرادات المقدرة للسنة المالية الحالية بكاملها والبالغة نحو 15.089 مليار دينار كويتي. وفي التفاصيل، بلغت الإيرادات النفطية الفعلية حتى 2018/10/31، نحو 11.362 مليار دينار كويتي أي بما نسبته نحو 85.3% من الإيرادات النفطية المقدرة للسنة المالية الحالية بكاملها والبالغة نحو 13.318 مليار دينار كويتي، وبما نسبته نحو 93.7% من جملة الإيرادات المحصلة، وقد بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي نحو 72 دولار أمريكي خلال ما مضى من السنة المالية الحالية 2019/2018، وتم تحصيل ما قيمته نحو 766.338 مليون دينار كويتي إيرادات غير نفطية خلال الفترة نفسها وبمعدل شهري بلغ نحو 109.477 مليون دينار كويتي، بينما كان المقدر في الموازنة للسنة المالية الحالية بكاملها نحو 1.772 مليار دينار كويتي، أي أن المحقق إن إستمر عند هذا المستوى، سيكون أدنى للسنة المالية بكاملها بنحو 457.8- مليون دينار كويتي عن ذلك المقدر.

وكانت اعتمادات المصروفات للسنة المالية الحالية قد قدرت بنحو 21.5 مليار دينار كويتي، وصرف فعلياً -طبقاً للنشرة- حتى 2018/10/31 نحو 7.516 مليار دينار كويتي، وتم الإلتزام بنحو 1.486 مليار دينار كويتي وباتت في حكم المصروف، لتصبح جملة المصروفات -الفعلية وما في حكمها- نحو 9.001 مليار دينار كويتي، وبلغ المعدل الشهري للمصروفات نحو 1.286 مليار دينار كويتي. ورغم أن النشرة تذهب إلى خلاصة مؤداها أن الموازنة في نهاية الشهر السابع من السنة المالية الحالية، قد حققت فائضاً بلغ نحو 3.127 مليار دينار كويتي، قبل خصم الـ 10% من الإيرادات لصالح إحتياطي الأجيال القادمة، إلا أننا نرغب في نشره من دون التصح باعتماده، علماً بأن معدل الإنفاق الشهري سوف يرتفع كثيراً مع نهاية السنة المالية، ورقم الفائض مع نهاية السنة المالية يعتمد أساساً على أسعار النفط وإنتاجه لما تبقى من السنة المالية الحالية، أي الشهور الخمسة القادمة، ونتوقع له أن ينخفض إلى ما بين 1-1.5 مليار دينار كويتي مع إحتمال أن يتحول إلى عجز إن إستمرت أسعار النفط عند مستواها الهابط الحالي.

الأداء المقارن لأسواق مالية منتقاة

كان أداء شهر نوفمبر سالباً لغالبية أسواق العينة، حقق فيه 8 أسواق من أصل 14 سوق خسائر، بينما حققت 6 أسواق أداءً موجباً. وكانت نتيجة ذلك الأداء، إستمرار 6 أسواق ذاتها بموقعها في المنطقة الموجبة من زاوية أداءها منذ بداية العام مقارنة مع أدائها في شهر نوفمبر، وهو ما يوحي أن معظم الأسواق الأخرى لم تتعاف بشكل كامل بعد أداء شهر أكتوبر السلبي الذي حققت فيه غالبية الأسواق خسائر عالية.

أكبر الخاسرين خلال شهر نوفمبر كان سوق دبي الذي فقد في شهر واحد 4.2%- ليرتفع خسائره منذ بداية العام من نحو 17.4%- في نهاية شهر أكتوبر، إلى 20.8%- مع نهاية شهر نوفمبر، ثاني أكبر الخاسرين كان سوق أبوظبي الذي فقد مؤشره خلال شهر نوفمبر نحو 2.7%-، ولكنه أنهى الشهر ثالث أكبر الرابحين منذ بداية العام بمكاسب بنحو 8.4%، ثالث أكبر الخاسرين كان السوق السعودي بخسائر بحدود 2.6%-، ولكنه ظل رابع أكبر الرابحين منذ بداية العام بمكاسب بنحو 6.6%، ثلاه السوق البريطاني بخسائر 2.1%- خلال نوفمبر، ثم السوق الفرنسي والألماني بخسائر بحدود 1.8%- و1.7%- على التوالي، ربما نتيجة إرهاصات مشروع خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي.

السوق الهندي كان أكبر الرابحين في شهر نوفمبر والذي أضاف لمؤشره نحو 5.1%، هذه المكاسب قفزت بموقعه من المركز السادس للأسواق الرابحة في أدائها منذ بداية العام، إلى المركز الخامس وبمكاسب بنحو 6.3%، ثاني أكبر الرابحين خلال شهر نوفمبر كان السوق الياباني الذي كسب مؤشره 2%، مغايراً تماماً لأدائه في شهر أكتوبر عندما استقر في قاع الأسواق الخاسرة، ثالث أكبر الرابحين كان السوق الأمريكي بنحو 1.7% خلال شهر نوفمبر، تلاه السوق الكويتي بنحو 1.4% وفقاً لمؤشر الشال و1.3% وفقاً لمؤشر البورصة العام، واحتلت بورصة الكويت وفق مؤشر الشال المركز الثاني في قائمة الأسواق الرابحة منذ بداية العام بمكاسب بحدود 10.6%، وحققت بورصة البحرين مكاسب بنحو 1.1% في شهر نوفمبر، تلتها بورصة قطر كأقل الرابحين بحدود 0.6% ولكنها ظلت أكبر الأسواق الرابحة منذ بداية العام بمكاسب بنحو 21.6%.

نتائج بنك برقان

أعلن بنك برقان نتائج أعماله، للشهور التسعة الأولى من العام الحالي، والذي تشير إلى أن صافي ربح البنك (بعد خصم الضرائب) بلغ نحو 71.7 مليون دينار كويتي، بارتفاع بلغ نحو 14.4 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 25.1%، مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2017 حين بلغ 57.3 مليون دينار كويتي، ويعود السبب في ارتفاع الأرباح الصافية للبنك إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية، بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية، وعليه، ارتفع الربح التشغيلي للبنك بنحو 23.9 مليون دينار كويتي أي نحو 23.5%، وصولاً إلى نحو 125.7 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 101.8 مليون دينار كويتي.

وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 27.3 مليون دينار كويتي أي بنسبة بلغت نحو 15.2%، حين بلغت نحو 206.6 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 179.3 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2017، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 12.63 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 10%، وصولاً إلى نحو 138.66 مليون دينار كويتي، بعد أن كان عند نحو 126.03 مليون دينار كويتي، وارتفع بند إيرادات توزيعات الأرباح وبند صافي الربح من العملات الأجنبية ما مجمله 17.3 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 26.2 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 8.9 مليون دينار كويتي، بينما انخفض بند صافي إيرادات الإستثمار من عملات أجنبية بنحو 5.9 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 1.8 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 7.7 مليون دينار كويتي.

وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية للبنك بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية، وبنحو 3.3 مليون دينار كويتي أو بنسبة 4.3% عندما بلغت نحو 80.9 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 77.6 مليون دينار كويتي، وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 39.2%، بعد أن بلغت نحو 43.3%، وارتفعت جملة المخصصات بنحو 8.31 مليون دينار كويتي أو نحو 23.1%، عندما بلغت نحو 44.26 مليون دينار كويتي مقارنة بالفترة نفسها من العام الفائت عندما بلغت نحو 35.95 مليون دينار كويتي، وعليه، ارتفع هامش صافي الربح إلى نحو 26%، مقارنة بنحو 23% خلال الفترة المماثلة من عام 2017. وتظهر البيانات المالية انخفاض إجمالي موجودات البنك بنحو 578.3 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 7.8%، لتبلغ نحو 6.837 مليار دينار كويتي مقابل نحو 7.415 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2017، وانخفض بنحو 229.2 مليون دينار كويتي أي بنسبة بلغت نحو 3.2%، لو تمت مقارنته بإجمالي الموجودات للفترة نفسها من عام 2017 حين بلغ نحو 7.006 مليار دينار كويتي، وانخفض حجم محفظة القروض والسلفيات بما قيمته 252.3 مليون دينار كويتي أي بما نسبته 5.7%، وصولاً إلى نحو 4.155 مليار دينار كويتي (60.8% من إجمالي الموجودات)، مقارنة بنحو 4.408 مليار دينار كويتي (59.4% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2017، وانخفض بنحو 6.6% أي نحو 294.8 مليون دينار كويتي مقارنة بالفترة نفسها من العام 2017 حين بلغ نحو 4.450 مليار دينار كويتي (63% من إجمالي الموجودات). وبلغت نسبة إجمالي القروض والسلفيات إلى إجمالي الودائع والأرصدة نحو 74.6% مقارنة بنحو 79.9%، وانخفض أيضاً، بند المستحق من بنوك ومؤسسات مالية أخرى بنسبة 23.1%، أي نحو 145.7 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 486.3 مليون دينار كويتي (7.1% من إجمالي الموجودات)، بعد أن كان في نهاية عام 2017 نحو 632 مليون دينار كويتي (8.5% من إجمالي الموجودات)، وانخفض بنحو 8% أي ما قيمته 42.5 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 528.8 مليون دينار كويتي (7.5% من إجمالي الموجودات) في الفترة نفسها من العام الماضي.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت انخفاضاً، بلغت قيمته 605.8 مليون دينار كويتي ونسبته 9.3%، لتصل إلى نحو 5.942 مليار دينار كويتي بعد أن كانت عند نحو 6.548 مليار دينار كويتي، في نهاية عام 2017. ولو قارنا إجمالي المطلوبات مع الفترة نفسها من العام السابق، نلاحظ انخفاضاً بنحو 245.6 مليون دينار كويتي أو نسبته ما 4%، حين بلغ آنذاك نحو 6.187 مليار دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 86.9% مقارنة بنحو 87.6%. وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي، إلى أن مؤشرات ربحية البنك كلها قد سجلت ارتفاعاً، مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2017، إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) ليصل إلى نحو 43.4% بعد إن كان عند 36.4%. وارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) إلى نحو 13.8% مقابل 10.8%، وارتفع أيضاً، مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA)، ليصل إلى نحو 1.34% قياساً بنحو 1.07%، وارتفعت ربحية السهم (EPS) إلى نحو 26.6 فلس مقابل 19.2 فلس، وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم الواحد (P/E) نحو 7.0 مرة (أي تحسن) مقارنة بنحو 13.8 مرة، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع ربحية السهم (EPS) بنحو 38.5%، مقابل انخفاض السعر السوقي للسهم بنحو 29.2% مقارنة للفترة نفسها العام السابق، وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 0.6 مرة، مقارنة بنحو 0.9 مرة للفترة نفسها من العام السابق.

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي مختلطاً، حيث ارتفعت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة وقيمة المؤشر العام، بينما انخفض مؤشر كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 436.6 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 8.8 نقطة ونسبته 2.1% عن إقفال الأسبوع الماضي، وارتفع بنحو 49.6 نقطة أي ما يعادل 12.8% عن إقفال نهاية عام 2017.

■ سوق دبي أكبر الخاسرين خلال نوفمبر حيث فقد في شهر واحد 4.2- في المئة

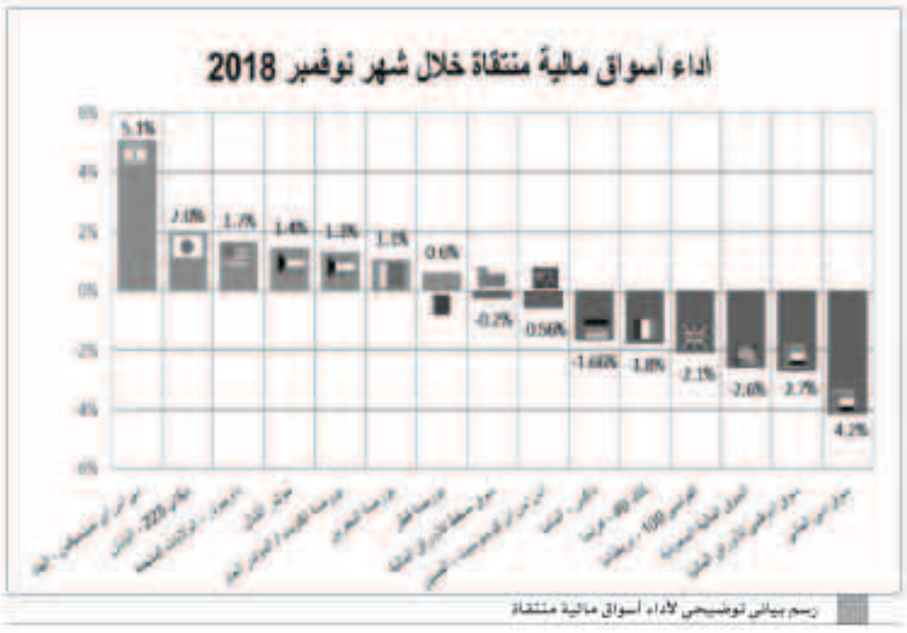

رسم بياني توضيحي لأداء أسواق مالية منتقاة

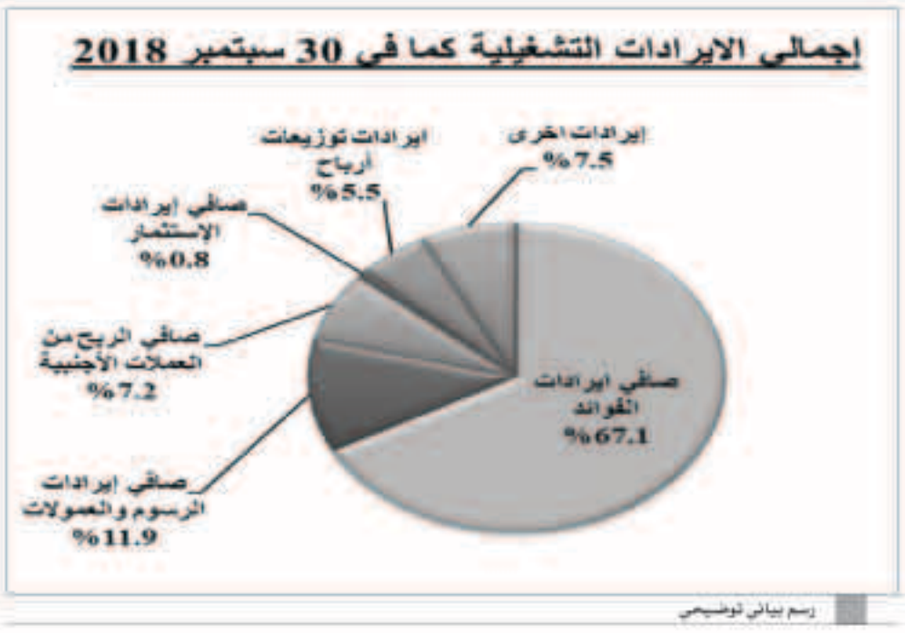

رسم بياني توضيحي

■ بنك برقان يحقق صافي أرباح 71.7 مليون دينار خلال الشهور التسعة الأولى من العام

	اسم الشركة	يوم الخميس 2018/12/06	يوم الخميس 2018/11/29	الفرق %	إقفال 2017	الفرق %
1	بنك الكويت الوطني	524.2	517.8	1.2	429.7	22.0
2	بنك الخليج	227.5	218.6	4.1	193.4	17.6
3	البنك التجاري الكويتي	515.0	505.7	1.8	375.3	37.2
4	البنك الأهلي الكويتي	195.8	196.4	(0.3)	189.9	3.1
5	بنك الكويت الدولي	281.4	274.1	2.7	237.6	18.4
6	البنك الأهلي المتحد	298.5	299.5	(0.3)	331.9	(10.1)
7	بنك برقان	302.7	290.0	4.4	299.9	0.9
8	بيت التمويل الكويتي	1,686.4	1,621.3	4.0	1,401.1	20.4
	القطاع البنكي	**510.6**	**500.1**	**2.1**	**430.2**	**18.7**
9	شركة التسهيلات التجارية	126.3	122.7	2.9	122.7	2.9
10	شركة الاستشارات المالية الدولية	247.2	244.8	1.0	234.2	5.6
11	شركة الاستثمارات الوطنية	103.4	106.3	(2.7)	123.3	(16.1)
12	شركة مشاريع الكويت القابضة	491.4	475.0	3.5	746.5	(34.2)
13	شركة السمن للتمويل والاستثمار	43.6	44.6	(2.2)	44.4	(1.8)
	قطاع الاستثمار	**189.2**	**185.1**	**2.2**	**240.8**	**(21.4)**
14	شركة الكويت للتأمين	68.4	68.4	0.0	60.6	12.9
15	مجموعة الخليج للتأمين	387.8	356.4	8.8	469.9	(17.5)
16	الشركة الأهلية للتأمين	157.7	157.7	0.0	174.6	(9.7)
17	شركة وربة للتأمين	54.1	54.1	0.0	52.8	2.5
	قطاع التأمين	**143.9**	**138.5**	**3.9**	**158.1**	**(9.0)**
18	شركة عقارات الكويت	92.4	88.6	4.3	92.1	0.3
19	شركة العقارات المتحدة	124.4	126.4	(1.6)	163.2	(23.8)
20	الشركة الوطنية العقارية	237.1	238.1	(0.4)	282.1	(16.0)
21	شركة المصانع العقارية	1,320.4	1,324.4	(0.3)	1,429.4	(7.6)
	القطاع العقاري	**174.6**	**174.5**	**0.1**	**198.3**	**(12.0)**
22	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	146.5	144.7	1.2	134.0	9.3
23	شركة أسمنت الكويت	541.2	542.7	(0.3)	708.5	(23.6)
24	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	147.9	147.9	0.0	167.5	(11.7)
	القطاع الصناعي	**176.9**	**176.4**	**0.3**	**198.1**	**(10.7)**
25	شركة أسماك الكويت الوطنية	627.7	612.0	2.6	816.0	(23.1)
26	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	3,650.7	3,624.0	0.7	3,112.5	17.3
27	شركة الاتصالات المتنقلة	750.3	703.5	6.7	616.0	21.8
28	شركة مشروعي القابضة (ش.م.ك.ع)	29.2	28.9	1.0	11.3	158.4
	قطاع الخدمات	**1,143.3**	**1,110.3**	**3.0**	**991.1**	**15.4**
29	شركة نقل وتجارة المواشي	168.3	168.3	0.0	190.9	(11.8)
30	شركة أرابيا الصفاة العالمية	37.2	38.3	(2.9)	70.1	(46.9)
	القطاع الأجنبي	**458.7**	**458.8**	**(0.0)**	**421.4**	**8.9**
31	شركة الشرق للأغذية والتنمية الصناعية (ش.م.ع)	312.5	312.5	0.0	375.0	(16.7)
32	شركة أسمنت الخليج (ش.م.ع)	274.6	262.1	4.8	322.6	(14.9)
33	شركة ترافيون للاستثمارات المتعددة (ش.م.ع)	478.3	444.4	7.6	588.6	(18.7)
	الشركات غير الكويتية	**208.1**	**204.2**	**1.9**	**230.2**	**(9.6)**
	المؤشر العام	**436.6**	**427.8**	**2.1**	**387.0**	**12.8**

جدول يوضح التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت